مغامرات ترامب العسكرية والاقتصادية ترتدّ على الجمهوريين

زلزال التجديد النصفي يضرب واشنطن

الوفاق/ لم تكن انتخابات التجديد النصفي الأميركية مجرد خسارة عابرة في حسابات الحزب الجمهوري، بل تحوّلت إلى صفعة انتخابية مدوّية لدونالد ترامب، الذي وجد نفسه أمام غضب شعبي ترجمته صناديق الاقتراع بانتزاع الأغلبية من الجمهوريين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأميركيين. فالرئيس الذي راهن على خطاب القوة وفرض الإرادة، واندفع في سياسات التصعيد والحروب، اصطدم هذه المرة بإرادة ناخبين ضاقوا بتبعات قراراته وكلفة مغامراته السياسية والعسكرية. ومن واشنطن إلى معاقل الجمهوريين التقليدية، جاءت النتائج لتكشف اتساع فجوة الثقة بين البيت الأبيض والشارع الأميركي، وتضع مشروع ترامب السياسي أمام انتكاسة غير مسبوقة.

ولم يعد ممكناً إخفاء حجم التراجع خلف شعارات الانتصار أو التنصل من المسؤولية؛ فترامب نفسه بات مضطراً للاعتراف بالخسارة، بعدما تحوّلت سياساته من وعود باستعادة القوة الأميركية إلى ملفات مثقلة بالأزمات والانقسامات وارتفاع تكاليف المعيشة. إنها رسالة انتخابية ثقيلة إلى رئيس أراد إخضاع المشهد السياسي لإرادته، فإذا بصناديق الاقتراع تفرض عليه واقعاً مغايراً وتعيد رسم حدود سلطته.

هزيمة انتخابية تكشف تآكل شعبية ترامب

تكشف النتائج التي حققها الديمقراطيون أن الناخب الأميركي لم يعد مستعداً لمنح ترامب وحزبه تفويضاً مفتوحاً لإدارة البلاد وفق رؤيته السياسية. فانتزاع الديمقراطيين الأغلبية في مجلسي الكونغرس، وتحقيقهم اختراقات انتخابية في ولايات لطالما عُدّت معاقل جمهورية، مثل تكساس وكانساس وكارولاينا الجنوبية، يعكس تحوّلاً سياسياً يتجاوز المنافسة التقليدية بين الحزبين. والأهم أن هذه الخسارة لا يمكن التعامل معها باعتبارها تعثراً انتخابياً عابراً، خصوصاً أن ترامب نفسه جعل من الانتخابات اختباراً لسياساته وشخصه، ودعا الناخبين إلى التعامل معها كما لو كان اسمه مدرجاً على بطاقات الاقتراع. وبذلك، فإن النتيجة تحمل دلالة سياسية مباشرة: الناخبون الذين منحوه الثقة سابقاً لم يكونوا مستعدين لتجديدها بالقدر الذي راهن عليه، وهو ما يضع شرعيته السياسية وقدرته على قيادة حزبه أمام اختبار حقيقي.

مغامرات ترامب العسكرية ترتدّ على الداخل الأميركي

ارتدّت تداعيات العدوان الأميركي على إيران بقوة على الداخل الأميركي، لتتحول مغامرة دونالد ترامب العسكرية من محاولة لاستعراض الهيمنة الأميركية وفرض معادلات القوة إلى عبء سياسي واقتصادي ثقيل يلاحق البيت الأبيض ويهدد نفوذ الحزب الجمهوري. فالرئيس الذي راهن على أن التصعيد العسكري سيكرّس صورته بوصفه صاحب القرار القادر على إخضاع خصوم واشنطن، وجد نفسه أمام تداعيات لم تعد حكومته قادرة على احتوائها، بعدما امتدت كلفة الحرب إلى جيوب الأميركيين واستقرارهم المعيشي. ولم يعد تأثير العدوان محصوراً في ساحات المواجهة، بل وصل إلى صناديق الاقتراع، حيث تلقّى الحزب الجمهوري هزيمة قاسية عكست حجم الاستياء من سياسات الإدارة الأميركية.

واللافت أن ترامب نفسه أقرّ بوجود علاقة بين العدوان على إيران وخسارة حزبه في انتخابات التجديد النصفي، معترفاً بأن العدوان كان أحد العوامل التي أسهمت في الهزيمة، إلى جانب التداعيات الاقتصادية، ولا سيما ارتفاع أسعار البنزين. ويشكّل هذا الاعتراف إقراراً سياسياً لافتاً بأن مغامرته العسكرية لم تحقق له المكاسب الداخلية التي راهن عليها، بل تحولت إلى نقطة ضغط أضعفت حزبه وأربكت حساباته. فالرئيس الذي أراد تقديم العدوان باعتباره استعراضاً للقوة والانتصار، بات مضطراً إلى الاعتراف بأن الأميركيين لم يكونوا مستعدين لتحمّل تبعاته، وأن كلفة المواجهة انعكست مباشرة على شعبيته وعلى موقع الجمهوريين الانتخابي.

الكونغرس الديمقراطي.. بداية المواجهة التي يخشاها ترامب

تفتح سيطرة الديمقراطيين على كلٍ من مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأميركيين فصلاً جديداً من الصدام مع دونالد ترامب، بعدما خسر الجمهوريون إحدى أهم أدوات حماية أجندته السياسية وتمرير قراراته.

فالأغلبية الديمقراطية لا تمنح المعارضة قدرة أكبر على تعطيل مشاريع البيت الأبيض فحسب، بل تضع إدارة ترامب أمام رقابة برلمانية أشد، تحقيقات وجلسات استماع ومساءلات، قد تكشف تفاصيل قراراتها وتفتح ملفات ظلت بعيدة عن المساءلة.

وتكشف تهديدات ترامب باستخدام حق النقض ضد التشريعات الديمقراطية أنه لا يتعامل مع خسارة حزبه باعتبارها رسالة من الناخبين تستوجب مراجعة السياسات، بل بوصفها جولة جديدة من معركة يريد فيها فرض إرادته.

فحتى قبل طرح مشاريع القوانين، سارع إلى وصفها بـ«الجنونية»، في مشهد يعكس نهجاً سياسياً يقوم على المواجهة ورفض التوافق، وكأن الكونغرس يجب أن يكون امتداداً للبيت الأبيض لا سلطة مستقلة تراقبه وتحاسبه.

لكن الأغلبية الديمقراطية تضع المعارضة أيضاً أمام اختبار حقيقي: فالمطلوب ليس تعطيل ترامب لمجرد تعطيله، بل كشف الحقائق، ومحاسبة المسؤولين، وتقديم بدائل تعالج أزمات الأميركيين، من الغلاء إلى تداعيات الحرب والسياسات الخارجية.

هزيمة ترامب.. بداية انكشاف النفوذ وتصدّع المعسكر الجمهوري

تكشف هذه الهزيمة أن أزمة ترامب لم تعد محصورة في تراجع شعبية إدارته، بل امتدت إلى قدرته على إبقاء حزبه متماسكاً خلفه. فخسارة الأغلبية في مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ) تعني انتقاله من موقع المهيمن على القرار إلى رئيس مضطر لمواجهة أغلبية معارضة تملك أدوات التشريع والتحقيق والمساءلة.

وستنعكس هذه النتيجة على حسابات الجمهوريين أنفسهم، بعدما بات عليهم الاختيار بين مواصلة الارتهان لنهج ترامب أو مراجعة خياراتهم السياسية. كما ستضع قراراته الاقتصادية وعدوانه على إيران تحت ضغط رقابي أكبر. لقد خسر ترامب الغطاء البرلماني الذي حمى أجندته، وبدأت مرحلة لن يكون فيها قادراً على إدارة البلاد بالطريقة نفسها أو مطالبة حزبه بالصمت كلما واجهت سياساته اعتراضاً.

حوّل العدوان على إيران وغلاء المعيشة إلى ارتداد انتخابي أطاح بالأغلبية الجمهورية، وجرّد ترامب من غطائه البرلماني، فاتحاً الباب لمواجهته ومحاسبته

غلاء المعيشة.. الفاتورة التي دفعها الجمهوريون في صناديق الاقتراع

كان الغلاء أحد أقسى الأسلحة التي ارتدت على ترامب وحزبه في انتخابات التجديد النصفي، بعدما تحوّل إلى غضب شعبي انفجر في صناديق الاقتراع. فالرئيس الذي أغرق حملته بالوعود بتحسين الاقتصاد واستعادة رفاه الأميركيين، انتهى به الأمر أمام ناخبين يواجهون أسعاراً خانقة للغذاء والوقود والسكن، فيما تتآكل دخولهم وتتراجع قدرتهم على تأمين أبسط متطلبات الحياة.

لم يعد ممكناً لترامب أن يختبئ خلف الشعارات الرنانة أو أن يبيع الأميركيين أوهام الانتصار، بينما تلاحقهم الفواتير وترتفع كلفة المعيشة يوماً بعد يوم. والأسوأ أن إدارته بدت منشغلة بالحروب والمواجهات الخارجية واستعراض القوة، أكثر من انشغالها بأزمات المواطن الذي انتظر منها حلولاً لا خطابات، وتحسناً ملموساً لا وعوداً مستهلكة.

وجاءت نتائج الانتخابات لتكشف حجم الانفجار في الشارع الأميركي، وتؤكد أن الغضب الاقتصادي لم يبقَ مجرد تذمر عابر، بل تحوّل إلى عقاب سياسي مباشر أطاح بأوهام الجمهوريين. فترامب الذي وعد الأميركيين بجعل حياتهم أفضل، وجد نفسه أمام صناديق اقتراع تقول له بوضوح: لا تكفي الشعارات حين يعجز الناس عن تحمّل كلفة حياتهم.





الاحتلال يهدم ٤ منشآت سكنية ويخطر ٥ أخرى بالهدم شرق القدس

في جريمة جديدة بحق الشعب الفلسطيني، هدمت قوات العدو الصهيوني أربعة منشآت سكنية في تجمع بئر المسكوب البدوي شرق القدس المحتلة، ودمرت ألواح الطاقة الشمسية والغرف ودورات المياه، وأخطرت خمس منشآت أخرى بالهدم. وتأتي هذه الخطوة بعد تحريض منظمة «ريغافيم» الاستيطانية، وسط تصاعد اقتحامات المستوطنين وتهديداتهم بإجبار الأهالي على الرحيل. كما تعرض بئر المياه لاعتداءات متكررة تهدد مصدر رزق السكان وحياتهم اليومية. وتندرج هذه الإجراءات ضمن مخططات التوسع الاستيطاني في منطقة «E1» الاستراتيجية، التي تهدف إلى ربط مستوطنة معاليه أدوميم بالقدس المحتلة وعزل التجمعات الفلسطينية عن محيطها. وكانت سلطات الاحتلال قد أقرت عام ٢٠٢٥ مخططات لبناء ٣٤٠١ وحدة استيطانية في المنطقة، رغم التحذيرات الأممية من تداعياتها على التواصل الجغرافي الفلسطيني. ووفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، هدم الاحتلال منذ عام ٢٠٠٩ أكثر من ٥٠٠ منشأة فلسطينية في ١٨ تجمعاً بدوياً، ما تسبب بتهجير أكثر من ٩٠٠ فلسطيني.

هجمات إلكترونية تكشف هشاشة سلاسل الإمداد الغذائي الأوروبية

حذّر الاتحاد الأوروبي من هجمات إلكترونية استهدفت أنظمة التبريد في متاجر غذائية بثماني دول، في تطور يكشف هشاشة البنية التحتية لسلاسل الإمداد الغذائي الأوروبية، وعجزها عن حماية مخزوناتها من اضطرابات رقمية تهدد بتعطيل توزيع المواد الأساسية وإتلافها.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الغذاء والزراعة، كريستوف هانسن، إن التكتل يتعامل مع الحوادث «بجدية بالغة»، واصفاً الهجمات المتكررة بأنها «مثيرة للقلق العميق»، ومحذراً من أنها تستهدف تعطيل الإمدادات وتقويض ثقة المستهلكين. وشملت الحوادث متاجر في بلجيكا وإستونيا وفنلندا وإيرلندا ولوكسمبورغ وهولندا والسويد والبرتغال، ما اضطر عدداً منها إلى التخلص من أغذية تلفت أو باتت معرضة للتلف نتيجة ارتفاع درجات الحرارة داخل وحدات التبريد. وفي بلجيكا، فتحت السلطات تحقيقاً من دون تأكيد أن ما جرى ناجم عن قرصنة إلكترونية.



وأعلنت سلسلة «كارفور» تضرر نحو ١٥ متجراً، فيما أكدت «إيكيا» تعرض فرعها في مونس لهجوم أثّر في أنظمة التبريد. كذلك سجلت سلاسل «دلهيز» و«كولروبت» و«إنترمارشيه» اضطرابات تقنية، طالت أربعة متاجر لـ«دلهيز» في لوكسمبورغ. وتضع هذه الحوادث السلطات الأوروبية أمام تحدي حماية الأمن الغذائي من التهديدات السيبرانية.

مخزونات الغاز الأوروبية عند أدنى مستوى منذ ٢٠١٣

حذّرت الوكالة الدولية للطاقة من دخول أوروبا الشتاء بمخزونات غاز هي الأدنى منذ عام ٢٠١٣، وسط مخاوف من استمرار الضغوط على أسواق الطاقة العالمية خلال عام ٢٠٢٧.

وأوضحت الوكالة، في بيان صدر الثلاثاء ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٦، أن نسبة امتلاء خزانات الغاز في الاتحاد الأوروبي بلغت ٧٥٪ بنهاية تشرين الأول/أكتوبر، دون المستوى المستهدف البالغ ٨٠٪.

وأرجعت التراجع إلى اضطراب إمدادات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز منذ اندلاع الحرب على إيران أواخر شباط/فبراير الماضي، إلى جانب تأخر المشترين في إعادة ملء الخزانات انتظاراً لانخفاض الأسعار، وهو ما لم يتحقق.

ورغم تسارع عمليات التخزين خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بقيت الكميات أقل بنسبة ٤٪ من متوسط السنوات الخمس الماضية.



وحذّرت الوكالة من أن انخفاض المخزونات سيزيد اعتماد أوروبا على واردات الغاز المسال، ويرفع تعرضها لمخاطر نقص الإمدادات، خصوصاً في حال اشتداد برودة الشتاء أو وقوع اضطرابات فنية في الأسواق.

في المقابل، أكدت الحكومة الألمانية ضمان إمدادات الغاز خلال الشتاء المقبل، رغم انخفاض مستويات التخزين عن الحدود المحددة في اللوائح.

أخبار قصيرة



لافروف: روسيا لا تسعى للحرب لكنها سترد على أي هجوم

أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أن موسكو لا تسعى إلى الدخول في حرب مع أوروبا، لكنها مستعدة للرد سريعاً على أي تحركات تستهدف أمنها، محذراً من أن أي قرار أوروبي بشن حرب على روسيا سيواجه بردحاسم.

وجاءت تصريحات لافروف خلال المؤتمر الدولي الرابع للأمن الأوراسي في مينسك، حيث دعا إلى بناء منظومة أمنية جديدة تقوم على التعددية القطبية واحترام المصالح المتبادلة.

وشدد على دعم روسيا إقامة نظام دولي أكثر عدالة، منتقداً السياسات الغربية ومعتبراً أن مفهوم الأمن الأوروبي الأطلسي فشل في تحقيق الاستقرار. كما اتهم الاتحاد الأوروبي بالسعي إلى إنشاء منظومة أمنية موجهة ضد روسيا وبيلاروسيا، مؤكداً تمسك موسكو بحماية مصالحها وسيادتها.



بروكسل تبحث ضمانات أمنية لأوكرانيا

استضافت المفوضية الأوروبية، الأربعاء، اجتماعاً بمشاركة أوكرانيا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وحلف شمال الأطلسي والبنك الدولي، لبحث «خطة ازدهار» وضمانات أمنية لكييف، استكمالاً لمحادثات سابقة في ميامي. كما يعقد الحلف اجتماعاً اليوم الخميس لمناقشة سبل إنهاء الحرب.

وفي موازاة ذلك، أعلن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عقد محادثات ثلاثية مع روسيا والولايات المتحدة في أبوظبي يومي ١٠ و١١ نوفمبر/ تشرين الثاني، لبحث الضمانات الأمنية ووقف إطلاق النار في قطاع الطاقة والبحر الأسود. وأعرب عن أمله في أن تمهد المحادثات للقاء مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، مستبعداً عقده في موسكو أو كييف. بالتزامن، أجرى الرئيس الفنلندي اتصالات مع قادة الإمارات ومصر وقطر لبحث الحرب في أوكرانيا وأوضاع غرب آسيا.

استقالة وزير النقل الإسباني إثر حادثتي قطارات داميتين

أعلن وزير النقل الإسباني أوسكار بوينتي عزمه الاستقالة من منصبه، على خلفية حادثي قطارات خطيرين وقعا خلال أقل من عام، وأسفرا عن سقوط قتلى، مؤكداً أنه لا يمكن لوزير النقل الاستمرار في منصبه بعد وقوع كارثتين بهذا الحجم.

وقال بوينتي أمام النواب إنه اتخذ قرار الاستقالة عقب الحادث الثاني الذي وقع في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، لكنه فضّل البقاء مؤقتاً لمتابعة تداعيات الحادث واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تكرار مثل هذه المآسي.

وكان تصادم قطارين فائقي السرعة، في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر قرب بلدة أوردا جنوب مدريد، وقد أسفر عن مقتل ٦٩ شخصاً، وفق آخر حصيلة رسمية، ما أثار تساؤلات بشأن سلامة شبكة السكك الحديدية وإجراءات الرقابة والصيانة في البلاد.

